مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالية

-دراسة ميدانية بالجزائر-

The responsibility of the auditor in the detection of fraud and error in financial statements

-A field study-

مداح عبد الباسط
جامعة محمد بوضياف المسيلة / الجزائر
Email : meddah.abdelbassit@yahoo.fr

أ.د. سعيدي يحي
جامعة محمد بوضياف المسيلة / الجزائر
Email : yahiasaidi@yahoo.co.uk

Received: 24/01/2017 *Accepted: 14/03/2017* *Published: 03/09/2017*

ملخص:

هدفت الدراسة الى التعرف على مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالية، وهذا من وجهة نظر محافظي الحسابات، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبيان وتوزيعه على عدد من المهنيين المزاولين للمهنة بالجزائر، حيث بلغ عدد أفراد العينة 54 فرد؛

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من بينها أن تقارير محافظ الحسابات تساهم بشكل كبير في الحد من الغش والخطأ، إضافة الى أن خبرة وكفاءة المدقق لها دور كبير في اكتشاف مختلف ممارسات الفساد المالي بصفة عامة والغش والخطأ بصفة خاصة بالمؤسسات الإقتصادية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: مسؤولية محافظ الحسابات، الغش، الخطأ، القوائم المالية.

Abstract:

The study aimed to identify the responsibility of the auditor in the detection of fraud and error in financial statements from the auditors' perspective. In order to achieve the objectives of the study a questionnaire was designed and distributed to a number of professional practitioners in Algeria, where the number of respondents was 76 people

The study came to many results, including tha the auditor's reports contributed significantly to the reduction of fraud and error, in addition to the experience and efficiency of the auditor which play an important role in the discovery of the various practices of financial corruption in general and fraud and error in particular in Algeria economic institutions

Key Words: responsibility of the auditor, fraud, error, the financial statements.

تمهيد:

يعتبر ظهور المراجعة و تطورها منذ بدايتها الأولى إلى ما هي عليه اليوم من الأمور الحتمية، بسبب التطور الحاصل في بيئة الأعمال و كبر المؤسسات وتشعب وظائفها، و لقد أدى ذلك إلى عدم قدرة المسيرين على مراقبة تسيير المؤسسة، مما أدى بهم إلى وجوب مراجعة الأعمال و المعاملات التي تقوم بها المؤسسات، والمراجعة تعتبر مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات إلي المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم فني مستقل، استنادا على معايير التقييم، وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم.

ولقد ساير هذا التطور في مهنة المراجعة بروز العديد من المظاهر الاقتصادية التي يمكن من خلالها أن تبرز مظاهر الفساد المالي، كالغش والخطأ في القوائم المالية التي يراقبها ويفحصها محافظ الحسابات، وتنشأ عن هذه المصادقة التي يقوم بها محافظ الحسابات مسؤولية، باعتبار أن مختلف الأطراف ذات الصلة بالمؤسسات الإقتصادية يتخذون قراراتهم انطلاقا من لك التقارير المصادق عليها؛

وإن الجزائر كباقي الدول كانت لها جهد كبير في مكافحة الفساد المالي بصفة عامة والغش والخطأ بصفة خاصة من خلال جملة من إصلاحات والقوانين المعدة والمنظمة للمهن المكلفة بمراقبة المال، حيث خطت الجزائر خطوة من خلال استبدال قانون 91-08 ب قانون 10-01 المتعلق بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة كما تم إصدار مراسيم تنفيذية تنص على هذا الهدف وهو الارتقاء بمستوى أداء المهنة

ومن هذا المنطلق فإن مزاولة مهنة محافظ الحسابات كان عليها أن تتلائم وتتكيف مع التطور الحاصل في الجانب الاقتصادي وكذا في الجانب القانوني من خلال العديد من القوانين والتي نشأت عنها مسؤولية كان لزاما على محافظ الحسابات ان يتحملها، ولقد اهتمت الكثير من الدراسات السابقة بدراسة مهنة محافظ الحسابات من عدة جوانب، حيث تناولت الدراسات دور محافظ الحسابات مع متغيرات أخرى، دور ربط ذلك بالغش والخطأ في القوائم المالية وعلى هذا الأساس قامت هذه الدراسة بالربط بين مسؤولية محافظ الحسابات والكشف عن الغش والخطأ في القوائم المالية، بهدف إبراز الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في الحد من كل منهما، وهذا من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة والتي تمحورت كما يلي:

الى أي مدى تساهم مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالية؟

من خلال هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل للرقابة التي يقوم بها محافظ الحسابات دور في الحد من الغش والخطأ في القوائم المالية؟
- هل لخبرة وكفاءة محافظ الحسابات دور في الحد من الغش والخطأ في القوائم المالية؟
- هل يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية في حالة عدم كشف الغش والخطأ في القوائم المالية خلال عملية المراجعة.

الفرضيات:

- للرقابة التي يقوم بها محافظ الحسابات دور في الحد من الغش والخطأ في القوائم المالية.
- لخبرة وكفاءة محافظ الحسابات دور في الحد من الغش والخطأ في القوائم المالية.
- يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية في حالة عدم كشف الغش والخطأ في القوائم المالية أثناء عملية المراجعة.

الدراسات السابقة: هناك عدد من الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة، والتي نذكر بعضها في الجدول التالي:

الجدول رقم(01): الدراسات السابقة

السنة، العنوان، الكاتب	موضوع البحث
2009 *FRAUD AND ERROR. AUDITORS' RESPONSIBILITY LEVELS*1 ***Dan Ştirbu, Maria, Moraru Nicoleta Farcane Rodica,***	تمحورت الدراسة حول مسؤولية المدقق في الكشف عن الغش والخطأ، وهدفت الدراسة الى معرفة تصورات مستخدمي التقارير المالية حول مسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ، وتوصلت الدراسة الى ان الذين شملهم الاستبيان كانوا قلقين حول فيما يتعلق الغش في رومانيا، وكذلك أوضحت الدراسة أن تصورات المستجوبين حول الهدف الرسمي للتدقيق غير صحيح، حيث وضعوا توقعات كبيرة على واجبات المدققين اتجاه الغش والخطأ في القوائم المالية.
2005 *An exploratory study of auditors' responsibility for fraud detection in Barbados*[2] ***Philmore Alleyne Philmore Alleyne***	قامت هذه الدراسة الاستطلاعية بدراسة تصورات المدققين ومستخدمي التقارير المالية عن مسؤولية المدقق عن الغش الذي لم يكتشفه وطبيعة ونطاق الغش في بربادوس، وقامت الدراسة على عينة مكونة من 43 فرد وكان اهم نتائجها أن هناك فجوة توقعات كبيرة حيث يرى المدقق أن كشف الغش من مسؤولية الإدارة، كما اشارت الدراسة الى ان الغش ليست القضية الأولى في بربادوس، وأن الشركات التي لديها قسم التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية محكم وفعال ولجان تدقيق فعالة هي الأفضل في التعامل مع الغش والاحتيال والكشف عنها.
2006 *Increase your fraud auditing effectiveness by being unpredictable!*[3] ***Thomas E. McKee Thomas E. McKee***	هدفت الدراسة الى ادخال عنصر عدم التنبؤ بإجراءات خطة التدقيق لغرض التوافق مع المعايير الأمريكية والدولية وقام الباحث بمراجعة معايير التدقيق وحالات تدقيقية وأدبيات أخرى في مجال التدقيق، وقام بوضع نموذج الكلفة المنفعة لتقييم قابلية عدم التنبؤ، كما قام الباحث بوضع 17 طريقة تزيد من عدم إمكانية قابلية التبوؤ بخطة التدقيق.
2006 *The auditor's assessment and detection of corporate fraud: some Canadian evidence*[4] ***Cormier & Lapointe***	استهدفت الدراسة اختبار فاعلية مدخل تقدير الخطر في اكتشاف الغش المحاسبي، وذلك في ظل بيئة عمل لا يحكمها معايير مراجعة تلزم مراقبي الحسابات بمراعاة التحريفات الناتجة من حالات الغش المحاسبي بصورة مفصلة، وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج أهما أن مراقبي الحسابات الذين يهتموا بعوامل خطر الغش التي ترتبط بشكل وثيق بعوامل خطر الغش في كل مراحل المراجعة ويقيموا خطر الغش بشكل واضح يكونوا أكثر قدرة لاكتشاف الغش من غيرهم
2005 *Auditor Identification of Fraud Risk Factors and their Impact on Audit Programs*[5] ***Theodore J. Mock and Jerry L. Turner***	استهدفت هذه الدراسة التحقق من تأثير تقديرات مراقبي الحسابات لخطر الغش الفعلي لعملائهم على برامج مراجعتهم، وذلك بعد صدور معيار المراجعة الدولي رقم 82 "مراعاة الغش في مراجعة القوائم المالية". حيث تم تجميع بيانات الدراسة من خلال عينة مكونة من 202 شركة خلال سنتين ماليتين، وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج أهما أن عدد وأنواع عوامل خطر الغش التي تم تحديدها في معيار المراجعة رقم 82 تختلف من عميل وأخر، ومن صناعة لأخرى، كما أتضح أن تغير برنامج المراجعة المخطط، قد يشمل كل التغيرات الآتية: طبيعة، محتوى، وقت المراجعة وفريق العمل، كما أن أحكام فريق المراجعة قد تتعدد وفق تقديرات المعيار رقم 82.
2008 *FRAUD: AN SMME PERSPECTIVE*[6] ***Suzette Viviers nand Danie venter***	هدفت الدراسة الى معرفة تصورات وإدارة الغش لمالكي الشركات المتوسطة والصغيرة، وكانت أفكار المستجوبين تتفق على أن الغش هو مشكلة خطيرة وتزيد من مشاكل الشركات في جنوب افريقيا، واعتبرت السياسة الأخلاقية والرقابية تدابير مهمة لاكتشاف ومنع الغش
ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة	من خلال التمعن في الدراسات السابقة نجد أن هناك تبيان كبير في الأفكار والطرح للموضوع من جوانب مختلفة حول مسؤولية المدقق اتجاه الأخطاء أو الغش في القوائم المالية في البيئة محل الدراسة، وما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها أنها ستقوم بدراسة مسؤولية محافظ الحسابات في كشف الغش والخطأ في القوائم المالية مع التركيز على البيئة الجزائرية، وتقديم طرح واضح حول ما وصلت اليه مهنة المراجعة في الجزائر على غرار بلدان العالم.

المصدر: من اعداد الباحثين

أولا: الإطار النظري لمحافظة الحسابات في الجزائر

أدى كبر حجم المؤسسات وتنوع أعمالها، إلى تعقيد في العمليات المالية، ونظرا لأهمية تلك العمليات وأثرها على الأطراف ذات الصلة بالمؤسسات كان لابد من فرض رقابة عليها، وهذا ما يعرف بالمراجعة، والتي يقوم بها محافظ الحسابات ويتحمل كامل مسؤوليته اتجاه الكيان والأطراف ذات الصلة عن الأعمال التي يقوم بها، ولمعرفة جوانب من مسؤولية محافظ الحسابات بجب تسليط الضوء على مجموعة النقاط والتي سنتناولها فيما يلي.

1) **عوامل تطور مسؤولية محافظ الحسابات:** اهتمت معايير المراجعة الدولية بمسؤولية محافظ الحسابات أثناء قيامه بأعمال المراجعة والتدقيق للقوائم المالية للشركات، حيث أصر المعيار 240 والذي تناول مسؤولية مدقق الحسابات المتعلقة بالاحتيال عند مراجعة البيانات المالية، ولقد أثير اكثير من الكلام حول مسؤولية محافظ الحسابات ومدى تحمله للمسؤولية الملقاة على عاتقه والتي عادة ما تكون ذات علاقة بالبيئة التي يعمل بها محافظ الحسابات، أما بالنسبة للبيئة التي يعمل بها محافظ الحسابات فان مسؤولية محافظ الحسابات تتأثر بظهور حالات الفساد المالي، إلى جانب نظرة المجتمع لعملية محافظ الحسابات والمسؤوليات الجسام التي يتوقعها المجتمع من محافظي الحسابات ومنظمي المهنة، فبينما نجد محافظ الحسابات والمهنة يقفون موقف مدافع عن محافظ الحسابات حول مسؤوليات وواجبات محافظ الحسابات كما يتصورونها ويفهمونها غير أن ذلك يخالف وجهة النظر المهنية و التي تعتبر مسؤولية محافظ الحسابات و القيام بإجراء الفحص لانتقادي المنظم للبيانات المالية بهدف إعطاء رأي فني محايد عن مدي دلالة وعدالة هذه البيانات وتمثيلها للوضعية الحقيقية للمؤسسة ويعتبر هذا الرأي حصيلة ما توصل إليه، وله أثار على كافة الأطراف ذات العلاقة التي تأخذ هذا الرأي بعين الاعتبار عند اتخاذ قراراتها المالية خاصة ما إذا قام باختبارات وإجراءات التدقيق بما يتفق مع القواعد المهنية المتعارف عليها وبذل العناية المهنية الكافية وضمن تقريره للحقائق والنتائج التي توصل إليها وبالتالي قد يكون قد قام بواجباته على الوجه السليم وأعفى نفسه من المسؤولية:[7]

2) **التطور التاريخي للمراجعة في الجزائر:** عرفت الجزائر مهنة التدقيق في القرن العشرين حيث مورست هذه المهنة وفقا للقوانين الفرنسية مثل: قانون 1945/09/19 المتضمن تأسيس نقابة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين ولقد استمر العمل بهذا القانون حتى بعد الاستقلال، للعلم أن النصوص القانونية التي تسير المحاسبة بشكل عام والرقابة بشكل أخص بالجزائر بقيت نفسها النصوص القانونية الفرنسية لغاية 1975، وذلك بالنسبة للشركات الخاضعة للقانون الخاص وهي السنة إلى صدر فيها القانون التجاري، في مقابل ذلك فانه بالنسبة للشركات الوطنية تم صدور قوانين تلزم الشركات الوطنية في ممارسة الرقابة على حساباتها في سنة 1970، ويمكن تلخيص المراحل القانونية التي مرت بها مهنة المراجعة في الجزائر في الجدول التالي:

الجدول 02: المراحل القانونية التي مرت بها مهنة المراجعة في الجزائر

التشريع	التاريخ	أهم ما جاء به
الأمر 69-107	1969/12/31	تضمن قانون المالية لسنة 1970، والذي يحدد مهام وواجبات محافظي الحسابات بهدف التأكد من سلامة ومصداقية الحسابات
المرسوم 70-173	1970/11/16	حدد بدقة واجبات والتزامات محافظي الحسابات أثناء تأدية مهامهم داخل المؤسسات العمومية، وهذا المرسوم وصف محافظة الحسابات كرقابة دائمة لتلك المؤسسات
الأمر 71-82	1971/12/29	تعلق بالمحاسبين والخبراء المحاسبين وتنظيم كل مهنة حيث حدد اختصاص كل منهما، أما بخصوص محافظة الحسابات فاعهد بها المتفشية العامة للمالية التابعة لوزارة المالية
القانون 80-05	1980/03/01	جاء هذا القانون من أجل إرساء آليات رقابية فعالة للشركات الوطنية بفعل إعادة الهيكلة والحد من الاختلالات وسوء التسيير
الأمر 88-01	1988/01/12	هذا الأمر خاص بتوجيه المؤسسات الاقتصادية العمومية حيث أشار إلى كيفية ممارسة الرقابة على المؤسسات وتحسين أنماط تسييرها
القانون 91-08	1991/04/27	تم جمع ثلاثة تنظيمات في هيئة واحدة مستقلة سميت بالمصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، بعدما كانت المهنة تابعة للمراقبين الماليين التابعة لوزارة المالية
المرسوم 92-20	1992/01/13	إنشاء مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين
القرار 94-132	1994/11/07	تحديد أتعاب محافظ الحسابات، وتم تعديلها سنة 2006
المرسوم 96-136	1996/04/15	تم إصدار قانون أخلاقيات مهنة المراجعة والمحاسبة
المرسوم 96-431	1996/11/30	حدد هذا المرسوم كيفيات تعيين محافظي الحسابات في المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومراكز البحث والتنمية وهيئات الضمان الاجتماعي والدواوين ذات الطابع التجاري وكذا الشركات العمومية غير المستقلة
القرار 98-452	1998/03/28	يحدد كيفيات نشر مقاييس تقدير الإجازات والشهادات التي تخول في ممارسة المهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد
القرار 99-425	1999/03/24	تم من خلال هذا القرار الموافقة على الشهادات وشروط الخبرة المهنية لممارسة المهنة
المرسوم 01-421	2001/12/20	متتم ومعدل للمرسوم 92-20 الذي يحدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ويضبط اختصاصاته وقواعد عمله
مجموعة مراسيم تنفيذية*	2011/01/27	التي تصب في إطار التغير الجذري للسلطة التي تحكم هذه المهنة وإعادة توزيع الأدوار وتوضيح الصلاحيات

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الجرائد الرسمية

3) **مفهوم ومهام محافظ:** حسب المادة 22 من القانون 10-01 المؤرخ في2010/06/29"هو كل شخص يمارس بصفة عادية وباسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات المؤسسات والهيئات وانتظامها ومدى مطابقتها للأحكام والتشريعات المعمول بها"[8]، ولقد بين قانون 10-01 المهام الموكلة إلى محافظ الحسابات والتي ذكرت في المواد (23،24،25) وتتمثل فيما يلي:[9]

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات.

- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء حاملي الحصص.
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات نظام الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو المسير.
- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة.
- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.

4) **مسؤوليات الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات:** من خلال هذه النقطة سنتطرق الى مهام محافظ الحسابات والخبير المحاسبي، وتم إدراج الخبير المحاسبي هنا باعتبار أن القانون خول له أيضا القيام بأعمال المراجعة المالية في المؤسسات الاقتصادية، ولقد تضمن القانون 10-01 تحديد مسؤوليات كل من الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات في الفصل الثامن منه، وبالتحديد في المواد 59،60،61،62،63 والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: مسؤوليات الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات[10]

	المسؤوليات الفردية	المسؤوليات المشتركة
محافظ الحسابات	**المادة 59:** يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية العامة عن العناية بمهنته ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج. **المادة 61**: يعد محافظ الحسابات مسئولا تجاه الكيان المراقب، عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأديته مهامه، ويعد متضامنا تجاه الكيان أو تجاه الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام هذا القانون	**المادة 62:** يتحمل الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني **المادة 63**: يتحمل الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالتهم من مهامهم، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم وتتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها وفق ترتيبها التصاعدي حسب خطورتها في: 1. الإنذار 2. التوبيخ 3. التوقيف المؤقت لمدة أقصاها(06) أشهر 4. الشطب من الجدول
الخبير المحاسبي	**المادة 60:** يعد الخبير المحاسبي والمحاسب المعتمد أثناء ممارسة مهامهما مسؤولين مدنيا تجاه زبائنهم في الحدود التعاقدية	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجريدة الرسمية

5) **ضرورة تطور مسئوليات محافظ الحسابات:** بداية يجب على ان نتفق على أن مسؤولية محافظ الحسابات يجب ان تتطور باستمرار، وان ذلك بمعنى أخر حتميا وهذا للأسباب التالية:[11]

– أن حوكمة الأعمال انسحبت على حوكمة مهنة المحاسبة نفسها مما أدى إلى تفعيل مساءلة محافظ الحسابات الخاصة من جانب المسئولين عن حوكمة المهنة خاصة الدولة والسلطة التشريعية والمنظمات المهنية.
– أن أداء محافظ الحسابات لخدمات أخرى بخلاف محافظ الحسابات التقليدية تبعة بالضرورة حتمية تحمله لمسؤولياته خاصة بهذه الخدمات الجديدة الأمر الذي أدى إلى توسيع نطاق مسؤولياته بالطبع؛

- إن مسائلة محافظ الحسابات سواء على جودة عملية محافظ الحسابات نفسها أو عن كشف أي تحريفات في القوائم المالية أو أية خروج عن القوانين واللوائح كان لها مردودها الايجابي دوما على مستخدمي القوائم المالية وتقريره أصحاب المصلحة في المشروع؛

- أن عولمة وتدويل الأعمال صاحبه عولمة وتدويل بعض الخدمات المهنية لمحافظ الحسابات الأمر الذي أدى الطبع إلى توسيع نطاق مسؤولياته؛

- إن الطلب المتنامي على خدماته المهنية أدى إلى توسيع النطاق تشكيلة هذه الخدمات فأصبحت لا تقتصر على محافظ الحسابات التقليدية بل تشمل أيضا خدمات تقليدية مثل خدمات التوليد المهني ويترتب عن ذلك زيادة مسؤولياته بالطبع؛

6) **محافظ الحسابات واهتمامه لتطوير مسؤولياته:** بلا شك فإن محافظ الحسابات لديه الدافعية والاستعداد الارادي الاختياري لتطوير مسؤولياته المهنية والقانونية والأخلاقية، في مواجهة أهم متغيرات بيئة الممارسة المهنية خاصة ما تعلق منها بالحاجة لتوسيع نطاق مسؤولياته، لتشمل كشف والتقرير عن الغش والخطأ، وحتى نكون أكثر تركيزا يجب ان نقول ان محافظ الحسابات ليه الاستعداد لتطوير مسؤولياته وذلك للأسباب التالية:[12]

- أن يدرك أنه يمارس مهنة يجب أن يكون لها مردود اقتصادي واجتماعي بمعني أنها يجب أن تمساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي ورفاهية المجتمع ولن يتحقق ذلك إلا من خلال قبوله لتحديات توسيع نطاق مسؤولياته لتشمل الكشف والتقرير عن الفساد وغسل الأموال؛

- أنه يدرك جيدا أن قراره بقبول هذه المسؤوليات الجديدة له تكاليف ومنافعه، وأن هذه المنافع تفوق كثيرا تلك التكاليف الآن هذه المنافع ليست اقتصادية وإنما تشمل منافع نوعية لها مردودها المالي وعليه في أجل طويل بلا شك؛

- أنه يدرك أن هناك منافسين له في هذا المجال سوف يقتحمون مجال تخصصه المهني ومن هؤلاء المنافسون المحامون بالطبع خاصة من كانوا يشتغلون قبل المحاماة مناصب قانونية، رجال الشرطة مثل مباحث الأموال العامة أو كانوا ممن يتولون مناصب بالرقابة الإدارية؛

- أنه سبق له وأن قبل المساءلة عن كشف الغش كاستعداد طبيعي لنجاحه في المسائلة عن كشف الأخطاء ونجح في ذلك أيما نجاح ولذلك فهل عليه الآن أن يقتحم مجال المسائلة عن جرائم الفساد.

ثانيا: الغش والخطأ في القوائم المالية، الأسباب والمبررات وموقف محافظ الحسابات من ذلك.

سنتناول في هذا المبحث مفاهيم الغش والخطأ في القوائم المالية، والأسباب والدوافع المؤدية إليهما،

1) **مفهوم الغش والخطأ في القوائم المالية:** يشتمل الغش أساسا على استخدام الخداع للحصول على مكاسب شخصية بطريقة غير امنية أو خلق خسارة للأخرين، ويشتمل مصطلح الغش أنشطة مثل السرقة، الفساد، الاختلاس، غسيل الأموال، الرشوة[13]، كما عرف الغش بأنه تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة، أو تضليل طرف اخر والحيلولة بينه وبين الحصول على حقوقه المشروعة، أو تحميله بما يزيد عن التزاماته الحقيقية، أو الحصول على أصول وممتلكات الوحدة الاقتصادية لاستخدامها في أغراض خاصة[14]، ولقد أشار المعيار الدولي للتدقيق 240 إلى أن الغش يعني "فعلا مقصودا من قبل شخص أو أكثر في الإدارة وأولئك المكلفون بالرقابة والموظفون، أو الأطراف الخارجية، ويتعلق هذا الفعل باستخدام الخداع من أجل الحصول على مصلحة غير عادلة أو غير قانونية، والتي ينتج عنه تحريف في التقارير المالية" [15]

كما إن اختلاس الأصول هو نوع من الغش يتضمن سرقة بعض أصول الشركة، وفي العديد من الحالات، لا يتضمن الاختلاس مبالغ ذات أثر جوهري على القوائم المالية، ولكن من ناحية أخرى، فإن فقد الشركة لأصولها يعطي مؤشرا هاما لوجود قلق الإدارة حول هذه الظاهرة، ويسمى هذا النوع من الغش أحيانا بغش العاملين والموظفين لأنه عادة ما يتم في المستويات السفلى من الهيكل التنظيمي للشركة على الرغم من تورط الإدارة

العليا في بعض الحالات في مثل هذا النوع من الغش حيث أنها أكثر قدرة من الموظفين على إخفاء تلك الاختلاسات بشكل يصعب اكتشافه[16]، أما الخطأ فقد أشار معيار محافظ الحسابات الدولي 240 إلى أن الخطأ يعني تحريفات غير مقصودة في التقارير المالية مثل الخطأ في جمع البيانات أو في معالجته أو في تقرير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو تقييم خاطئ للحقائق، أو الخطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف،[17] ومن خلال ما سبق نفهم بأن وقوع الخطأ نتيجة للسهو أي غير متعمد أما حالة وقوع الأخطاء المعتمدة فيصبح في هذه الحالة غش.

2) **أسباب ومبررات الغش والخطأ في القوائم المالية:** إن السبب الجذري للغش والاخطاء المتعمدة في القوائم المالية هو الحاجات الفردية الى المال حقيقة كانت او تصور، ويمكن ان تنشا الحاجة المالية من أي شيء في الحياة كالنفقات الطبية، او لأسباب وظروف اجتماعية، أو شراء المواد الكمالية للتباهي كالسيارات، والأثاث، أو لغرض الانتقام، وإن معرفة تلك الأسباب وغيرها المؤدية الى وقوع عمليات الغش والخطأ في القوائم المالية تتطلب المزيد من الدراسات المعمقة في الموضوع من طرف الجهات الإشراقية والمختصة بذلك[18]

3) **مسئولية مراقب الحسابات تجاه الغش والخطأ في القوائم المالية:** تعتبر مسئولية منع واكتشاف الغش هي مسئولية الادارة والمسئولين عن الحوكمة بشكل رئيسي بينما يعتبر مراقب الحسابات مسئولا عن اكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية سواء الناتجة عن الخطأ او الغش، وتأتى تلك المسئولية نتيجة امرين: [19]

- **مسئولية المراجع تجاه القوائم المالية،** حيث تهدف عملية المراجعة الى الوصول الى تأكيد معقول بشأن خلو القوائم المالية من التحريفات الهامة والمؤثرة الناتجة عن الخطأ والغش، ورغم ذلك هناك تحريفات ربما لا يكتشفها المراجع نظرا للحدود الكامنة لعملية المراجعة وغالبا ما تكون هذه التحريفات ناتجة عن الغش وذلك لان عملية الغش يتم التخطيط لها بشكل معقد مع احتمال وجود تواطؤ وتخطى الادارة للإجراءات الرقابية، لذلك يحتاج المراجع لإجراءات فعالة لاكتشاف الغش.
- **محاولة تضييق فجوة توقعات المراجعة** من خلال سد جانب الطلب من المجتمع بشأن توقعاتهم بدور المراجع تجاه اكتشاف الغش الوارد بالقوائم المالية، وقد وضع Harold.F.D,& et.al,2009 عدة تفسيرات توضح دور المراجع بشأن الغش، حيث يأتي التوسيع في مسئولية المراجع تجاهها كسبب رئيسي في فجوة توقعات المراجعة، ومن ثم توسيع دور المراجع يعنى محاولة لتضييق تلك الفجوة.

كما يجب على محافظ الحسابات عند التخطيط لإجراءات محافظ الحسابات وتنفيذها، وعند تقييم النتائج والإبلاغ عنها أن يأخذ في الاعتبار مخاطر وجود تحريف مادي في القوائم المالية ناتج عن الأخطاء والتصرفات غير القانونية ومنها:[20]

1. تساؤلات حول استقامة وكفاءة إدارة المؤسسة ونزاهتها؛
2. حالات الاحتيال والغش المتورطة فيها الإدارة؛
3. التحريفات المادية الناتجة عن الأخطاء والتصرفات غير القانونية؛
4. التحريفات التي تشير إلى وجود نقاط ضعف مادية في نظام الرقابة الداخلية متضمنا تصميم وتشغيل عملية إعداد التقارير المالية للمنشأة.

كما أنه يجب على محافظ الحسابات عن القيام بمحافظة الحسابات اتخاذ الإجراءات التي يراها ضرورية للتأكد من قيام المؤسسة بالإفصاح المطلوب، وأن يطلب من إدارة المؤسسة القيام بإبلاغ كل من يتأثر في التحريف المادي للخطأ والغش على القوائم المالية، وكذا القيام بتعديل القوائم المالية بأسرع وقت مع تعديل تقرير بما يتلاءم مع الأخطاء

وعليه يمكن القول بأن مجال تحديد مسؤولية المحافظ في اكتشاف الأخطاء والغش، فإنه غير مسؤول عن منع الخطأ والغش، لكن يجب عليه بذل العناية المهنية الملائمة والتي تتطلب منه دراسة وتقييم نظام الداخلية وتحديد الإجراءات والاختبارات اللازمة وتوقيتها وبرنامج عمل محافظ الحسابات شامل يتضمن إجراءات إضافية إذا توقع محافظ الحسابات وجود تحريف مادي في الدفاتر والغش التي تم اكتشافها[21]

4) **بعض الإجراءات التي يمكن أن يتبعها المراجع الخارجي لإخلاء مسؤوليته:** هناك بعض الواجبات المفروضة على المراجع الخارجي بحكم طبيعة عمله، التي تتمثل بالقيام بعملية التخطيط وتقييم نظام الرقابة الداخلية وجمع الأدلة وتقييمها ومن ثم تنتهي بإبداء الرأي بالقوائم المالية من خلال إصدار تقرير موجه الى الوحدة التي يقوم بمراجعتها، هذه العملية تفرض على لمراجع الخارجي بعض الواجبات الملزمة التي يجب على المراجع تنفيذها والتي يتحمل بعض المسؤولية التي يمكن ان تظهر اذا ما بدى قصور في اجراء عملية المراجعة، ومن جوانب المسؤولية التي يمكن أن يتعرض لها المراجع الخارجي مسؤوليته عن كشف الغش والخطأ في القوائم المالية، وهنا يمكن للمراجع الخارجي القيام ببعض الإجراءات والتي من خلالها يمكنه بها أن يخلي مسؤوليته أثناء عملية المراجعة وهي كما يلي:[22]

- الحصول على المعلومات اللازمة لتحديد كخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الغش؛
- واجب النظر في احتمالية وجود الغش؛
- واجب ممارسة الشك المهني وتحديد عوامل خطر الغش؛
- زيادة الاهتمام بتقييم هيكل الرقابة الداخلة؛
- تعلم فن الاستماع؛
- تحديد العلامات التحذيرية؛
- واجب الإبلاغ عن المخالفات؛
- اجراء المناقشة (العصف الذهني) بين أعضاء الفريق المكلف بعملية المراجعة؛
- التحقق من أن الإدارة تقوم بالتحري عن العاملين؛
- تخطيط الإجراءات التحليلية؛
- وضع إجراءات تدقيقية لا يمكن التنبؤ بها.

5) **موقف محافظ الحسابات في كشف ممارسات الغش والخطأ في القوائم المالية:** إن الأطراف ذات الصلة بمحافظ الحسابات المستقل والمحايد ينتظرون منه اكتشاف الأخطاء وعمليات الغش التي يمكن ان تشوه المركز المالي للمؤسسة، كما أنهم يتوقعون منه أن يضمن تقريره الكفاية الفنية والنزاهة والاستقلالية والموضوعية، في مقابل ذلك فإن عملية المراجعة تعطي نتائج نسبية وليست مطلقة بأن التقارير المالية لا تحتوي على تحريفات واخطاء جوهرية، لكن رغم هذا فإن محافظ الحسابات يتحمل مسؤوليته أثناء كشف أي تحريفات او غش أو أخطاء، فعندما يواجه ظروفا من الممكن أن تشير إلى وجود تحريف مادي في القوائم المالية ناتج عن غش أو خطأ أو تصرفات غير قانونية، فيجب عليه تنفيذ إجراءات لتحديد ما إذا كانت القوائم المالية محرفة ماديا، ويعتمد التغيير في طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات لتحديد الواجب تنفيذها على حكم محافظ الحسابات فيما يتعلق بنوع الغش والخطأ أو التصرفات غير القانونية التي تشير إليها الظروف، وكذا احتمال حدوث هذا الخطأ أو التصرفات غير القانونية بشكل مادي على القوائم المالية، وكذا احتمال تأثير هذا الخطأ أو التصرفات غير القانونية بشكل مادي على القوائم المالية، ولا يمكن أن يفترض محافظ الحسابات أن حالة الغش أو الخطأ أو التصرفات غير القانونية هي حدث منفصل[23]، كما يجب على محافظ الحسابات أن يحصل على إقرارات مكتوبة من إدارة المؤسسة بخصوص أنها تعترف بمسؤولياتها في انجاز وتشغيل نظم المحاسبة والضبط الداخلي مصممة واكتشاف الخطأ أو الغش أو التصرفات غير القانونية. وأنها تعتقد أن أثار التحريفات في القوائم المالية غير المصححة التي تم تجميعها من قبل محافظ الحسابات خلال عملية محافظ الحسابات هي غير مادية على

القوائم المالية، كما يتأكد من انها أفصحت للمراجع عن نتائج تقييمها لخطر أن تكون القوائم المالية قد تحتوي على تحريف مادي كنتيجة للغش[24]

ثالثا: الدراسة التطبيقية

1. **منهجية الدراسة:** من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على الأسلوب الميداني والذي يتناسب مع طبيعة الدراسة، من أجل اختبار الفرضيات الموضوعة حيث نتكلم في البداية على منهجية الدراسة التي تضمنت أساليب جمع البيانات والمجتمع وعينة الدراسة، وأساليب التحليل الإحصائي المستخدمة.

- **مجتمع الدراسة:** اقتصر مجتمع الدراسة على فئة المهنيين ممن يمتهنون مهنة المراجعة فقط وذلك راجع إلى طبيعة الموضوع الدراسة لأنه يتطلب أراء من هم في ميدان حتى يمكن الوصول إلى الأهداف المرغوبة، ومعرفة مدى وعيهم بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم.
- **عينة الدراسة:** يتكون الفئة الدراسية من ممارسين لمهنة المراجعة، حيث بلغ عدد الاستمارات الموزعة 90 وقد عمل الباحث على الحصول على نسبة استجابة عالية وذلك من خلال الاتصال المباشر بالمبحوثين، وبعد عملية دراسة الاستمارات المسترجعة والتي بلغ عددها 78 تم إلغاء استمارتين منهم لعدم صلاحيتهم للدراسة، لتصبح عينة الدراسة مكونة من 76 استبانة.
- **إجراء اختبار صدق وثبات أداة الدراسة** Cronbach Alpha: إن عملية قياس الصدق والثبات من العمليات المهمة التي يضعها الباحث في الحسبان عندما يقوم بعملية جمع البيانات حول أداة البحث، ويقصد بها اختبار مدى خلو الاستبيان من الأخطاء غير المنتظمة التي تشوب القياس فالثبات يعني دقة البيانات، والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: اختبار Cronbach Alpha لمحاور الاستبيان

المحور	معامل Cronbach Alpha	معامل الصدق
المحور الأول	0.932	0.965
المحور الثاني	0.899	0.948

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول السابق والذي يبين فيه معاملات ألفا كرو نباخ لمحاور الاستبيان حيث سجلنا أن قيمه كانت أكبر من 0.6 والتي تمثل القيمة المرجعية لمعامل ألفا كرو نباخ وهذا يدل على أن عبارات المحاور ثابتة ومستقلة.

2. عرض وتحليل نتائج الدراسة.

بداية سيتم تناول النقاط المتعلقة بخصائص العينة محل الدراسة، من خلال تحليل خصائص العينة محل الدراسة وإسقاط الضوء على مختلف الخصائص الديموغرافية، مثل، العمر، الوظيفة.... الخ

1.2 تحليل خصائص العينة: الجدول التالي يوضح أهم خصائص العينة المستهدفة من خلال عرض وصفي لعينة الدراسة، وتبويب البيانات المتحصل عليها من أدوات الدراسة.

الجدول رقم 05: توزيع العينة حسب العمر.

الفئة	العدد	النسبة
1. الخبرة المهنية		
أقل من 5 سنوات	10	%18.51
من 5 الى 10 سنوات	16	%29.62
من 11 الى 15 سنة	18	%33.33
أكثر من15	10	%18.51
Total	54	100,0

2. المؤهل العلمي		
شهادة مهنية	3	%5.55
ليسانس	17	%31.48
ماجستير	20	%37.03
الدكتوراه	14	%25.92
Total	54	100,0

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS.

لقد اختلفت عينة الدراسة ودرجة الخبرة للعينة المدروسة ما بين المهنيين كما هو موضح في الجدول(05) الذي يبين أن أكبر نسبة سجلت للفئة الذين تتراوح خبرتهم ما بين 15-11سنة، بما يعادل نسبة 33.33%، ثم تليها الفئة التي تتراوح خبرتهم ما بين 05 و10 سنوات، بما يعادل نسبة 29.62%، ثم تلتها الفئة التي تفوق خبرتهم 15سنة، وكذا من تقل خبرتهم عم 05 سنوات بنفس نسبة 18.51%؛

كما وضح الجدول خصائص عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، حيث تنوعت عينة الدراسة من حيث المؤهل المهني حيث نجد أن أكبر نسبة سجلت كانت لحملة شهادة الماجيستير ب: 20 بما يعادل نسبة 37.3% ثم يليها حملة شهادة الليسانس ب 17 فرد بما يناسب 31.48%، ثم تلتها فئة حملة شهادة الدكتوراه بـ 14 فرد أي بما يناسب 25.92%، وفي المرتبة الأخيرة حملة الشهادة المهنية بـ 3 أفراد بنسبة 5.55% ويرجع هذا الاختلاف إلى التنوع في عينة الدراسة من حيث الشهادات المهنية المحمولة من طرفهم.

2 .2 اختبار فرضيات الدراسة:

من خلال هذا العنصر نهتم بتحليل نتائج الدراسة الميدانية المتحصل عليها من أداوت الدراسة، وسنحاول تقييم الفرضيات الموضوعة أول البحث من أجل إثباتها أو نفيها.

- اختبار الفرضية الأولى (المحور الأول): للرقابة التي يقوم بها محافظ الحسابات دور في الحد من الغش والخطأ في القوائم المالي،
- اختبار الفرضية الأولى (المحور الثاني): لخبرة وكفاءة محافظ الحسابات دور في الحد من الغش والخطأ في القوائم المالية.
- اختبار الفرضية الأولى (المحور الثالث): يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية في حالة عدم كشف الغش والخطأ في القوائم المالية خلال عملية المراجعة، ويمكن تلخيص نتائج المحاور الثلاثة في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: نتائج اختبار الفرضية الأولى.

الرقم		الفقرة	الانحراف	المتوسط	t	sig	الدلالة	القرار
للرقابة التي يقوم بها محافظ الحسابات دور في الحد من الغش والخطأ في القوائم المالي								
المحور الأول	01	قيام محافظ الحسابات بأعمال الرقابة ضروري لكشف مظاهر الغش والخطأ في القوائم المالية	0.450	3.280	17,477	,000	دال	رفض فرضية العدم
	02	مصادقة محافظ الحسابات على مخرجات المؤسسات يزيد من مصداقيتها	0.830	3.90	16,354	,000	دال	
	03	اعمال المراجعة كافية لكشف مظاهر الغش في القوائم المالية	1.250	3.21	5,758	,000	دال	
	04	إن استقلالية محافظ الحسابات تعزز قدر الثقة في القوائم المالية	1.360	3.85	10,450	,000	دال	
	05	تعطي المراجعة معلومات تفيد بوجود عمليات غش مالي في المؤسسة حالة وجودها	0.998	3.110	09,260	,000	دال	
المجموع				3.450	45.62			
خبرة وكفاءة محافظ الحسابات ودورها في الحد من الغش والخطأ في القوائم المالية.								
المحور الثاني	01	ان ممارسي الغش المالي أكثر دراية وإطلاع على الممارسات المحاسبية من محافظ الحسابات	0,970	3.650	11.250	,000	دال	رفض فرضية العدم
	02	التعاون بين محافظي الحسابات يسهل في كثير من الأمور كشف عمليات الغش والخطأ في القوائم المالية	0,640	4.510	14,549	,000	دال	
	03	إن بذل العناية المهنية من طرف محافظ الحسابات ضروري لكشف كل مظاهر الغش في القوائم المالية	1,149	3.247	14,588	,000	دال	
	04	تراكم عمليات المراجعة خلال السنوات توفر الهبرة الكافية للمراجعة بما يؤهله لكشف كل مظاهر الفساد المالي	0,795	3.950	16,668	,000	دال	
	05	تواكب محافظ الحسابات مع المعايير الدولية للمراجعة يسهل من التأقلم مع كل التغيرات الغير متوقعة	0,932	3.260	12,318	,000	دال	
المجموع				3.890	48.56			
تحمل محافظ الحسابات المسؤولية في حالة عدم كشف الغش والخطأ في القوائم المالية خلال عملية المراجعة								
المحور الثالث	01	يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية العامة عن العناية بمهنته ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج.	1,149	3.250	7,990	0.000	دال	رفض
	02	يعد محافظ الحسابات مسؤولا مدنيا تجاه زبائنه في الحدود التعاقدية	0,795	4.890	4,131	0.000	دال	

03	**يعد محافظ الحسابات مسئولا تجاه الكيان المراقب، عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأديته مهامه، ويعد متضامنا تجاه الكيان أو تجاه الغير عن كل ضرر**	**0,932**	**4.590**	**2,381**	**0.000**	**دال**	
04	**يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني**	**4,131**	**3.890**	**4,131**	**0.000**	**دال**	
05	**يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالتهم من مهامهم، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم**	**2,381**	**3.560**	**2,381**	**0.000**	**دال**	
المجموع			4.120	39.56			

المصدر: مخرجات spss

- بالنسبة للمحور الأول: من خلال قراءة الجدول أن متوسط العبارات ككل والمقدر (3.450) أي أن للرقابة التي يقوم بها محافظ الحسابات دور في الحد من الغش والخطأ في القوائم المالي، وان دراسة عبارات المحور نجد أن هناك تفاوت بين وجهات النظر لأفراد العينة المدروسة حول الرقابة التي يقوم بها محافظ الحسابات ودورها في الحد من الغش والخطأ في القوائم المالية، ومن خلال قراءة نتائج الجدول نجد أن جل عبارات المحور الأول تحصلت على تأييد مقبول، أي أن قيام محافظ الحسابات بأعمال الرقابة ضروري لكشف مظاهر الغش والخطأ في القوائم المالية، كما أن مصادقة محافظ الحسابات على مخرجات المؤسسات يزيد من مصداقيتها، وأن اعمال المراجعة كافية لكشف مظاهر الغش في القوائم المالية.

ومن خلال المحور الأول من الجدول والذي قد بين نتائج التحليل الاحصائي باستخدام اختبار(t) فان للرقابة التي يقوم بها محافظ الحسابات دور في الحد من الغش في القوائم المالية حيث كانت الفقرات ذات دلالة إحصائية sig أقل من 0.05، والقيمة المطلقة ل(t) المحسوبة في كل الفقرات أكبر من القيمة الجدولية (1.68)، وقد بلغت القيمة المطلقة للمحور الثاني (45.62) و هي أكبر من القيمة الجدولية، و هي قيمة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 وحسب قاعدة القرار المعتمدة في بداية الفرضية، فانه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة بمعني أنه: **للرقابة التي يقوم بها محافظ الحسابات دور في الحد من الغش في القوائم المالية.**

- بالنسبة للمحور الثاني: من خلال قراءة الجدول أن متوسط العبارات ككل والمقدر (3.890) بأن لخبرة وكفاءة محافظ الحسابات دور في الحد من الغش والخطأ في القوائم المالية، وان دراسة عبارات المحور نجد أن هناك تفاوت بين وجهات النظر لأفراد العينة المدروسة حول لخبرة وكفاءة محافظ الحسابات دور في الحد من الغش والخطأ في القوائم المالية، ومن خلال قراءة نتائج الجدول نجد أن جل عبارات المحور الأول تحصلت على تأييد قوي أي أنه لخبرة وكفاءة محافظ الحسابات دور في الحد من الغش والخطأ في القوائم المالية، وأن ان ممارسي الغش المالي أكثر دراية وإطلاع على الممارسات المحاسبية من محافظ الحسابات، كما أن التعاون بين محافظي الحسابات يسهل في كثير من الأمور كشف عمليات الغش والخطأ في القوائم المالية، وأن تواكب محافظ الحسابات مع المعايير الدولية للمراجعة يسهل من التأقلم مع كل التغيرات الغير متوقعة

ومن خلال المحور الثاني من الجدول والذي قد بين نتائج التحليل الاحصائي باستخدام اختبار(t) فان لخبرة وكفاءة محافظ الحسابات دور في الحد من الغش والخطأ في القوائم المالية حيث كانت الفقرات ذات دلالة إحصائية sig أقل من 0.05 والقيمة المطلقة ل(t) المحسوبة في كل الفقرات أكبر من القيمة الجدولية (1.68)، وقد بلغت القيمة المطلقة للمحور الثاني (48.56) و هي أكبر من القيمة الجدولية، و هي قيمة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 وحسب قاعدة القرار المعتمدة في بداية الفرضية، فانه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة بمعني أنه: **لخبرة وكفاءة محافظ الحسابات دور في الحد من الغش والخطأ في القوائم المالية**

➢ بالنسبة للمحور الثالث: من خلال قراءة الجدول أن متوسط العبارات ككل والمقدر(4.120) أي أنه يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية في حالة عدم كشف الغش والخطأ في القوائم المالية خلال عملية المراجعة، وان دراسة عبارات المحور نجد أن هناك اتفاق بين وجهات النظر لأفراد العينة المدروسة حول مدى تحمل محافظ الحسابات المسؤولية في حالة عدم كشف الغش والخطأ في القوائم المالية خلال عملية المراجعة، ومن خلال قراءة نتائج الجدول نجد أن جل عبارات المحور الأول تحصلت على تأييد قوي أي أنه يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية في حالة عدم كشف الغش والخطأ في القوائم المالية، وأنه يتحمل المسؤولية العامة عن العناية بمهنته ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج، كما أنه يعد مسؤولا مدنيا تجاه زبائنه في الحدود التعاقدية، وأنه يعد مسئولا تجاه الكيان المراقب، عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأديته مهامه، ويعد متضامنا تجاه الكيان أو تجاه الغير عن كل ضرر، كما أنه يتحمل المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني ويتحمل المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالتهم من مهامهم، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم

ومن خلال المحور الثالث من الجدول والذي قد بين نتائج التحليل الاحصائي باستخدام اختبار(t) فانه يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية في حالة عدم كشف الغش والخطأ في القوائم المالية خلال عملية المراجعة حيث كانت الفقرات ذات دلالة إحصائية sig أقل من 0.05 والقيمة المطلقة ل(t) المحسوبة في كل الفقرات أكبر من القيمة الجدولية (1.68)، وقد بلغت القيمة المطلقة للمحور الثاني (39.56) و هي أكبر من القيمة الجدولية، وهي قيمة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 وحسب قاعدة القرار المعتمدة في بداية الفرضية، فانه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة بمعني أنه: **يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية في حالة عدم كشف الغش والخطأ في القوائم المالية خلال عملية المراجعة.**

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة والتي تناولنا فيها موضوع مسؤولية محافظ الحسابات في الكشف عن الغش والخطأ في القوائم المالية، والدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في إضفاء الثقة والمصداقية على مخرجات المؤسسات الإقتصادية، وهذا من خلال ابداء الرأي فني محايد حولها من خلال التأكد من مطابقتها للمبادئ المحاسبية المعمول بها والمقبولة وتعبيرها عن الوضعية المالية للمؤسسة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استمارة استبيان مكونة من ثلاث محاول تناولت فرضيات الدراسة، وتم توزيعها على المهنيين المزاولين للمهنة بالجزائر، حيث بلغ عدد المستجوبين 54 فرد، تفاوتت أعمارهم وخبراتهم ومؤهلاتهم حيث تم التعرف من خلال هذه الدراسة على مسؤولية محافظ الحسابات في الحد من الغش والخطأ في القوائم المالية.

- **نتائج البحث:** من خلال الدراسة توصلنا الى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- مهنة المراجعة له أهمية كبيرة في إضفاء الثقة على مخرجات المؤسسات الاقتصادية؛
- يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية المدنية والجزائية والتأديبية عن الأعمال التي قام بها بالمؤسسة؛
- ان توفر الخبرة والكفاءة مهم جدا لكشف عمليات الغش والخطأ في القوائم المالية؛
- يعتبر كل من التأهيل العلمي والعملي والمعرفة بمعايير المراجعة المتعارف عليها نقاط ايجابية في كفاءة محافظ الحسابات.

- **الاقتراحات:** يمكن طرح بعض المواضيع التي من شانها أن تساهم في إثراء هذا الموضوع ومن بينها نذكر:

- اليات مكافحة الغش والاحتيال المالي في المؤسسات الاقتصادية؛
- التكامل بين المراجع الداخلي والخارجي ودوره في مكافحة صور الفساد المالي؛
- دور محافظ الحسابات فييي الحد من الفساد المالي؛
- محافظة الحسابات بين مراجعة الفساد وفساد المراجعة؛
- الأساليب الحديثة في اكتشاف الفساد المالي؛
- مسؤولية المراجعة في حماية الاقتصاد الوطني من كافة ممارسات الفساد المالي.
- وإذا كان من المتفق عليه أن المسؤولية القانونية لمحافظ الحسابات تمثل الحد الأدنى لما يتحمله من مسؤوليات، وان المسؤولية المهنية قد تكون أخطر من المسؤوليات القانونية، وأن القواعد الأخلاقية تدعم وفاء المهنة بمسؤولياتها الاجتماعية، فأنه ينبغي إجراء اختبارات عملية لقواعد السلوك المهني في الجزائر، وإجراء الدراسات الأكاديمية المهنية اللازمة لبحث وتطوير هذه القواعد وهذا لتطوير الممارسة المهنية.

المراجع والإحالات:

[1] Dan Stirbu, Maria Moraru, Nicoleta Farcane , Rodic Blidisel and Adina Popa **Fraud and Error: Auditor Responsibility Levels,** Annales universitatis Apulensis Series Oeconomica, 11(1), 2009.

[2] Philmore Alleyne and Michel Howard, **An exploratory study of auditors' responsibility for fraud detection in Barbados** , Managerial Auditing Journal, Volume 20 issue3, 2005.

[3] Thomas E. Mckee, Norway Bergen And Johnson City, **Increase Your Fraud Auditing Effectiveness by being Unpredictable**, Managerial Auditing Journal, Vo.21, No.2, 2006.

[4] Cormier, Denis and Lapointe-Antunes, Pascale**, (The auditor's assessment and detection of corporate fraud: some Canadian evidence**, International Journal of Accounting, Auditing and Performance `Evaluation, Volume 3, N2, 2006.

[5] Theodore J. Mock and Jerry L. Turner, **Auditor Identification of Fraud Risk Factors and their Impact on Audit Programs** ", International Journal of Auditing, Volume 9, Issue 1, 2005.

[6] Suzette Viviers and Danie venter, **FRAUD: AN SMME PERSPECTIVE**, (2008). SAJESBM NS Volume 1, Issue 1, 2008.

[7] المصدر:

- شيرين مصطفى الحلو، **المسئولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية**، رسالة ماجستير في الحاسبة والتمويل غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص28.
- عبد الوهاب نصر علي؛ **مسؤولية مراقب الحسابات عن كشف الغش والفساد وغسل الأموال**، دار الجامعية الإسكندرية، 2011. (ص ص10-13).

[*] المراسيم المقصودة هي المراسيم رقم 24،25،26،27،28،29 الصادرة بتاريخ 2011/01/27.

[8] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42 الصادرة بتاريخ 11 يوليو 2010، ص7.

[9] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، مرجع سابق، ص7.

[10] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، مرجع سابق، ص10(المواد 59،60،61،62،63).

[11] عبد الوهاب نصر على، مرجع سبق ذكره، ص10.

[12] مرجع نفسه، ص11.

[13] Helenn Doody and Technical Information Service, **Corporate fraud, Chartered Institute of Management Accountants**, Topic Gateway Series No.57, may- 2009, p1

[14] محمد سمير الصبان، محمد الفيومي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 1990، ص135.

[15] شرين مصطفى الحلو، مرجع سبق ذكره، 2112، ص 19.

[16] عبد الوهاب نصر علي، مرجع سبق ذكره، 2011، ص35.

[17] حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والاجراءات العلمية**، ط1، دار الثقافة، عمان، 2009، ص178.

[18] عماد صالح نعمة، **موقف المدقق تجاه مسؤولية الإهمال في كشف الغش**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 29، 2013، ص216.

[19] عيد محمود ابوزيد عبد الناصر، **دور اداء مراقب الحسابات لاستشارات ادارة المخاطر كأحد خدمات بخلاف التأكد فى زيادة فاعلية عملية الكشف والتقرير عن الغش**، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الاول للمحاسبة والمراجعة، جامعة بنى سويف، 2013، ص14-15.

[20] slavin n.s**, the elimination of scanter in determining the auditor's statuary liability**, the accounting review .April 1977 p368-360

[21] شرين مصطفى الحلو، مرجع سبق ذكره، 2112، ص 36-37.

[22] عماد صالح نعمة، مرع سبق ذكره، ص ص219.

[23] الهواري محمد نصر واخرون، **دراسات متقدمة في المراجعة -المشكلات المعاصرة في المراجعة "الإطار العلمي المشكلات العملية"**، مكتبة دعم الطالب الجامعي، القاهرة، الطبعة الأولى،2008، (ص ص574-575)

[24] مرجع نفسه، ص575-574 (بتصرف)